

الميزان في تفسير القرآن: موسوعة
تفسيرية ضخمة دبرجتها يراعة الفيلسوف الرباني
الراشد العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي
رضوان الله عليه، وقد ارتأت هيئة تحرير
(التوحيد) تقديم بعض بحوثه الموضوعية باسلوب

جديد:

سُلْطَنُ الْمُرْكُبِ وَالْفَرْدَانَ

بقلم: آية الله المرحوم الطباطبائي

تقديم: محمد تقى ابراهيم

تضمن القسم الأول من هذا الموضوع المنشور في العدد السابق ثلاثة فصول هي بالترتيب؛ دليل أخبار العقل على عدم التعريف، ودليل الأخبار والروايات على عدم التعريف، وحجج القائلين بالتعرف. واليكم القسم الثاني والأخير من الموضوع:

القسم الثاني

(الفصل الرابع)

الجمع الأول للقرآن

في تاريخ العقوبي: قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: يا خليفة رسول الله إن حلة القرآن قد قتل أكثراً يوم اليمامة، فلوجمعت القرآن فاني أخاف عليه أن يذهب حلقته، فقال له أبو بكر: أفعل ما لم يفعله رسول الله؟ فلم يزل به عمر حتى جمعه وكتبه في صحف، وكان مفرقاً في الجريدة وغيرها.

وأجلس خمسة وعشرين رجلاً من قريش وخمسين رجلاً من الأنصار فقال: اكتبوا القرآن واعرضوا على سعيد بن العاص فإنه رجل فصيح.

وروى بعضهم أن علي بن أبي طالب (عليه السلام) كان قد جمعه لما قبض رسول الله (ص) وأنّي به بحمله على جل فقال: هذا القرآن قد جمعته. قال: وكان قد جزأه سبعة أجزاء ثم ذكر الأجزاء.

وفي تاريخ أبي الفداء: وقتل في قتال مسلمة جاعنة من القراء من المهاجرين والأنصار، ولا رأى أبو بكر

كثرة من قتل، أمر بجمع القرآن من أفواه الرجال وجريد التخل والجلود، وترك ذلك المكتوب عند حفصة بنت عمر زوج النبي (ص)، انتهى.

والأصل فيها ذكره الروايات فقد أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت قال: أرسل إلى أبي بكر مقتل أهل إيمان فإذا عمر بن الخطاب عنده فقال أبو بكر: إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرر بقراءة القرآن، واني أخشى أن يستحرر القتل بالقراءة في المواطن، فبذهب كثير من القرآن، واني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر: كيف نفعل شيئاً لم يفعله رسول الله (ص)? قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك ورأيت الذي رأى عمر.

قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل، لا تهمك وقد كنت تكتب الولي لرسول الله (ص) فتبين القرآن، فاجتمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أ neckline على ما أمرني به من جمع القرآن، قلت: كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله (ص)? قال: هو والله خبر

فلم يزل أبو بكر يراجعني حتى شرح الله صدري للذى شرح له صدر أبي بكر وعمر فتبينت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبه مع خزعة الأنصارى لم أجدها مع غيره: «لقد جاءكم رسول» حق خاتمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حق تفاه الله تعالى ثم عند عمر حياته ثم عند حفصة بنت عمر.

وعن ابن أبي داود من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله (ص) شيئاً من القرآن فليأت به، وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألوح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئاً حتى يشهد شهيدان.

وعنه أيضاً من طريق هشام بن عمرو عن أبيه - وفي الطريق انقطاع - أن أبا بكر قال لعمر وزيد: اقعدا على باب المسجد فن جاءكم بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتبهما.

وفي الإنegan عن ابن أشنة في المصاحف عن الليث بن سعد قال: أول من جمع القرآن أبو بكر وكعب زيد، وكان الناس يأتون زيد بن ثابت فكان لا يكتب آية إلا بشاهدي عدل، وإن آخر سورة براءة لم يوجد إلا مع أبي خزيمة بن ثابت فقال: أكتبها فإن رسول الله (ص) جعل شهادته بشهادة رجلين فكتب وإن عمر أتى بأية الرجم فلم يكتبها لأنها كان وحده.

وعن ابن أبي داود في المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أتاني الحارث بن خزيمة باثنين الآيتين من آخر سورة براءة فقال: أشهد أنني سمعتها من رسول الله (ص) وعبيتها، فقال عمر: وأنا أشهد لقد سمعتها ثم قال: لو كانت ثلاثة آيات بجعلتها سورة على حدة فانظروا آخر سورة من القرآن فالحقوها في آخرها.

وعنه أيضاً من طريق أبي العالية عن أبي بن كعب أنهم جعوا القرآن فلما انتهوا إلى الآية التي في سورة براءة «ثم انصرفوا صرف الله فللوهم بأئم قوم لا يفقهون» ظنوا أن هذا آخر ما أنزل فقال أبي: إن رسول الله (ص) أقرأني بعد هذا آيتين «لقد جاءكم رسول» إلى آخر السورة.

وفي الإنegan، عن الديري عاقولي في فوائده: حدثنا ابراهيم بن يسار، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري،

عن عبيد، عن زيد بن ثابت قال: قبض النبي (ص) ولم يكن القرآن جمع في شيء.
وفي مستدرك الحاكم، بإسناده عن زيد بن ثابت قال: كذا عند رسول الله (ص) فلُّف القرآن من الرقاع، ... الخ.

أقول: ولعل المرادضم بعض الآيات النازلة نجوماً إلى بعض السور، أو إلحاق بعض السور إلى بعضها، مما يتسمى بالطوال والمثنين والمفصلات، فقد ورد لها ذكر في الأحاديث النبوية، وإلا فتأليف القرآن وجده مصحفاً واحداً إنما كان بعد ما قبض النبي (ص) بلا إشكال، وعلى مثل هذا ينبغي أن يحمل ما يأتي.
في صحيح النسائي، عن ابن عمر قال: جمع القرآن فقرأت به كل ليلة، فبلغ النبي (ص) فقال: أفرأه في شهر.

وفي الإتقان، عن ابن أبي داود بسنده حسن، عن محمد بن كعب القرطي قال: جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) خمسة من الأنصار: معاذ بن جبل، وعابدة بن الصامت، وأبي بن كعب، وأبو الدرداء، وأبو أيوب الأنصاري.

وفيه، عن البيهقي في المدخل، عن ابن سيرين قال: جمع القرآن على عهد رسول الله (ص) أربعة لا يختلف فيما بينهم: معاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبوزيد واختلفوا في رجلين من ثلاثة: أبي الدرداء وعثمان، وقيل: عثمان وتميم الداري.

وفيه عنه، وعن أبي داود، عن الشعبي قال: جمع القرآن في عهد النبي (ص) ستة: أبي، وزيد، ومعاذ، وأبو الدرداء، وسعيد بن عبيد، وأبوزيد، ومجمع بن حارثة، وقد أخذه إلا سورتين أو ثلاث.
وفيه أيضاً عن ابن أشته في كتاب المصاحف من طريق كهمس عن ابن بريدة قال: أول من جمع القرآن في مصحف سالم مولى أبي حذيفة، أقسم لا يرتدي برداء حتى يجمعه فجمعه. ... الخ.

أقول: أقصى ما تدل عليه هذه الروايات مجرد جمعهم ما نزلت من السور والآيات، وأما العناية بترتيب السور والآيات كما هو اليوم أو بترتيب آخر فلا. هذا هو الجمجم الأول في عهد أبي بكر.

(الفصل الخامس) الجمع الثاني للقرآن

وقد جمع القرآن ثانياً في عهد عثمان لما اختلفت المصاحف وكثرت القراءات.
قال البيعوني في تاريخه: وجع عثمان القرآن وألهه وصيبر الطوال مع الطوال والقصير مع القصار من السور، وكتب في جمع المصاحف من الآفاق حق جمعت ثم سلقتها بما عاشرها والخانق، وقيل: أحرقها فلم يبق مصحف حتى فعل به ذلك خلا مصحف ابن مسعود.

وكان ابن مسعود بالكوفة فامتنع أن يدفع مصحفه إلى عبد الله بن عامر وكتب [إليه ظ] عثمان أن أشخصه إن لم يكن هذا الدين خبلاً، وهذه الأمة فساداً، فدخل المسجد، وعثمان يخطب، فقال عثمان: إنه قد قدمت عليكم دابة سوء فتكلّم ابن مسعود بكلام غليظ، فأمر به عثمان، فجُرّ برجله حق كسر له ضلعان، فتكلّمت عائشة وقالت قولًا كثيراً.

وبعث بها إلى الأمسار، وبعث بمحضف إلى الكوفة، وممحضف إلى البصرة، وممحضف إلى المدينة، وممحضف إلى مكة، وممحضف إلى مصر، وممحضف إلى الشام، وممحضف إلى البحرين، وممحضف إلى اليمن، وممحضف إلى الجزيرة.

وأمر الناس أن يقرأوا على نسخة واحدة، وكان سبب ذلك أنه بلغه أن الناس يقولون: قرآن آل فلان، فأراد أن يكون نسخة واحدة، وقيل: إن ابن مسعود كان كتب بذلك إليه، فلما بلغه أنه كان يحرق المصاحف، قال: لم أرد هذا، وقيل: كتب إليه بذلك حذيفة بن عمار، إنتهى موضع الحاجة.

وفي الإتقان، روى البخاري، عن أنس، أن حذيفة بن عمار قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفرج حذيفة اختلافهم في القراءة فقال لعثمان: أدرك الامة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إليها الصحف نسخها في المصاحف ثم نردها إليك فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحف.

وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنت وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبهو بلسان قريش فإنا نزل بلسانهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفه أو مصحف أن يحرق.

قال زيد: آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله (ص) يقرأ بها فاتتسناها فوجدناها مع خزعة بن ثابت الأنباري: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا حَادَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ» فلحنناها في سورتها في المصحف.

وفيه، أخرج بن أشنة من طريق أيبوب عن أبي قلابة قال: حدثني رجل من بني عامر يقال له: أنس بن مالك قال: اختلفوا في القرآن على عهد عثمان، حتى اقتل الغلمان والمعلمون، فبلغ ذلك عثمان بن عفان فقال: عندى تكذبون به، وتلعنون فيه، فمن نأى عني، كان أشد تكذيباً، وأكرهناه بأصحاب محمد اجتمعوا واكتبوا للناس إماماً.

فاجتمعوا فكانوا إذا اختلفوا وتداروا في آية قالوا: هذه أقرأها رسول الله (ص) فلأننا فيرسل إليه وهو على رأس ثلاث من المدينة فيقال له: كيف أقرأك رسول الله (ص) آية كذا وكذا؟ فيقول كذا وكذا فيكتبونها وقد تركوا لذلك مكاناً.

وفيه، عن ابن أبي داود من طريق ابن سيرين، عن كثيرين أفلح قال: لما أراد عثمان أن يكتب المصاحف جمع له اثنى عشر رجلاً من قريش والأنصار فبعثوا إلى الربعة التي في بيت عمر فجيء بها و كان عثمان يتعاهدهم فكانوا إذا تداروا في شيء آخر وله.

قال محمد: فظننت أنا كانوا يؤخرونه لينظروا أحدثهم عهداً بالعرضة الأخيرة فيكتبونه على قوله.

وفيه أخرج ابن أبي داود بسنده صحيح عن سعيد بن غفلة قال: قال الإمام علي (ع): لا تقولوا في عثمان إلا خيراً فهو الله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملاً منا. قال ما تقولون في هذه القراءة؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفراً قلنا: فما ترى؟ [قال: أرى ظ] أن يجمع الناس على مذهب حف وأجيب: فلا يكون فرق ولا اختلاف. قلنا: فنعم ما رأيت.

وفي الدر المنشور، أخرج ابن الفضري عن علبة بن أهر، أن عثمان بن عفان لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة «والذين يكتنون الذهب والفضة» قال أبي: لتلحقها أو لا ضعن سين على عاتقك فأخلفوها.

وفي الاتقان، عن أحمد، وأبي داود، والترمذى، والناسى، وابن حبان، والحاكم، عن ابن عباس قال: قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهي من الثنائى، وإلى براءة وهي من المثنى، فقربتم بينها، ولم تكتبوا بينها سطربسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتموها في السبع الطوال؟

فقال عثمان: كان رسول الله (ص) تنزل عليه السورة ذات المدد، فكان إذا أنزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها، فقبض رسول الله (ص) ولم يبين لنا أنها منها.

فن أجل ذلك قرأت بينها، ولم أكتب بينها سطربسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال.
أقول: السبع الطوال – على ما يظهر من هذه الرواية وما روي أيضاً عن ابن جبر – هي: البقرة، وأآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف، ويونس. وقد كانت موضوعة في الجمع الأول على هذا الترتيب، ثم غير عثمان هذا الترتيب، فأخذ الأنفال – وهي من الثنائى – وبراءة وهي من المثنى قبل الثنائى – فوضعتها بين الأعراف ويونس، مقدماً الأنفال على براءة.

(الفصل السادس) سلامة القرآن من التحرير

الروايات التي تضمها الفصلان السابقان من أشهر الروايات الواردة في باب جمع القرآن وتاليفه – صحيحة كانت تلك الروايات أو سقيمة – وهي تدل على أن: الجمع الأول كان جمعاً للسور المتفرقة المشتلة المكتوبة في العسب، واللخاف، والاكتف، والجلود، والرقاع، والحادق الآيات النازلة متفرقة، إلى سور تناسبها.

وان الجمع الثاني كان جمع المصاحف المتفرقة والمستنسخة في الجمع الأول، وتنسيقها، وتوحيدها بمصحف واحد، من قراءاتها المتعددة. وهو ما أجمع عليه، عدا ما كان من قول زيد أنه: الحق الآية: (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه... الخ) إلى سورة الأحزاب، بعد أن كانت السورة تتلى وهي فاقدة إياها مدة خمس عشرة سنة.

وقد روى البخاري عن ابن الزبير قال: قلت لعثمان:

(والذين يتوفون منكم ويدرون أزواجاً)

قد نسختها الآية الأخرى، فلم تكتبها أو تدعها؟ قال: يا ابن أخي لا أغير شيئاً منه من مكانه. ودلائل هذه الروايات – وهي عدمة ما في هذا الباب – وان كانت آحاداً غير متواترة لكنها مفرونة بقرائن قطعية، لأن النبي (ص) كان يبلغ الناس ما نزل إليه من ربه، ولا يكتب منه شيئاً، كما كان يعلمهم

مضمن تلك النصوص، واستمر القراء المسلمين يتعلمون و يعلمون تلاوته و بيانه، وهم الذين قتل منهم جع غفرني غزوة الحامة.

وبرغبة شديدة واظب المسلمون على قراءة القرآن، وتعلم دون انقطاع ولا بعض يوم، حتى تم جمع القرآن في مصحف واحد، وأجمع عليه، فلم يقع التحريف به كما حل بالتوراة، والانجيل، وبقية كتب الأنبياء. إضافة إلى ذلك فقد وردت روایات من طرق الشيعة والسنّة تضمنت قراءات النبي (ص) لكتير من السور القرآنية في الفرائض اليومية على مسمع ملأ من الناس. وقد ذكرت فيها سور قرآنية – مكية ومدنية – كثيرة بأسمائها.

وكذا رواية عثمان بن أبي العاص القائلة عن النبي (ص) قوله: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي بِهَذِهِ الْآيَةَ – (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ) ،

وأمرني أن أضعها من السورة»، تبين مدى اهتمام المسلمين بالقرآن أيضاً. ونظير ذلك في الدلالة، الروایات التي تشير إلى قراءة النبي (ص) لبعض السور النازلة نجوماً – أي متفرقة آية آية – كال عمران، والنساء وغيرهما: كل هذا يدل على أن النبي (ص) كان يأمر كتاب الوحي بوضع الآيات القرآنية النازلة في مواقعها من السور.

واحتواء القرآن الذي بين أيدينا للصفات الكريمة التي وصفه الله بها – كما سبق عرضه – من أهم الأدلة القاطعة على سلامته من التحريف وزراحته من الدس والتغيير، وعمل ما تدل عليه الروایات هو:

أولاً – إن الموجود من القرآن هو كلام الله تعالى دون زيادة أو تفقيه، أما النقص الذي ورد ذكره في بعض الروایات فأنها لا تفيق ذلك النقص نفياً قطعياً كالروایات التي وردت بعدة طرق، والقائلة إن عمراً كان يذكر كثيراً آية الرجم، ولكنها لم تكتب عنه.

وأما تعلييلهم لعدم كتابة آية الرجم وغيرها مما ورد في التحريف – وقد ذكر الالوسي في تفسيره أنها فوق حد الاحصاء – بأنها من الآيات التي نسخت تلاوتها، فقد سبق إبطاله، وأن ثبات منسخ التلاوة أشنع من ثبات أصل التحريف.

كما أن الصحابة الذين جعوا القرآن كعلي (ع)، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، لم ينكروا على ما جمع زيد بأمر أبي بكر أولاً، ثم بأمر عثمان ثانياً، عدا ما ورد عن ابن مسعود أنه لم يكتب في مصحفه المعوذتين، وكان يقول: إنها عوذتان نزل بها جبريل على رسول الله (ص) ليوزع بها الحسينين (ع). ولكن سائر الصحابة أكدوا على أنها سورتان، كما تواترت النصوص عن أمة أهل البيت (ع)، تؤكد أنها سورتان من القرآن الكريم. والروایات السابقة – وهي آحاد تقرن بالقرائن القطعية تفي – بشكل قطعي – التحريف بالزيادة والتغيير، أما التحريف بالنقص فهي تفيه بشكل ظني. وادعاء البعض بتواتر أحاديث الز يادة والنقيصة والتغيير، إدعاء لا سند لعتمده عليه.

إنما في الوقت الذي نشهد بالروایات المتوفرة لدينا في ثبات سلامة القرآن الكريم من التحريف، لا

نخذها الدليل الأساس في إثبات ذلك، وإنما نعتمد الميزات التي انفرد بها القرآن – كما وصفه الله سبحانه وسمونه قوله فضلاً، ورافعاً للاختلاف، وذكراً، وهادياً، ونوراً، ومبيناً للمعارف الحقيقة، والشائع الفطرية، وأية معجزة، إلى غير ذلك من الصفات الكريمة التي ورد ذكرها فيه.

ان اعتماد هذا الدليل والتعويل عليه من أقوى الأدلة المتوفرة لدينا والحججة الدامنة التي لا يتطرق إليها شك، إضافة إلى كونها الحججة التي اعتمدتها القرآن نفسه في إثبات حجيتها، كما أنها أكثر صدقًا وظہوراً وملازمة له، حيث تنبثق منه ولا تنفك عنه، ولا تعتمد – في إثباتها – على إثبات غيرها. فذاته عين حجتها.

وهذا يختلف في صدق دعوته، وصحة نسبته إلى الله، عن بقية الكتب الأخرى في سند إثباتها إلى مؤلفيها وكتابها، وعن بقية الأقوال المأثورة، بافتقارها إلى إثبات صحة نقلها بصورة قطعية وتوقف الإيمان بنسبتها على توافر ورودها عن قائلها.

ثانياً – إن ترتيب السور، من وضع الصحابة في الجمع الأول زمن أبي بكر، وفي الجمع الثاني زمن عثمان.

فالدليل الأول على هذا: الروايات السابقة، التي تشير إلى أن عثمان بن عفان في الجمع الثاني للقرآن، نقل سوري الأنصاف وبراءة، ووضعها بين سورتي الأعراف ويونس بعدما كانتا – في الجمع الأول – مع السور القصار.

والدليل الثاني عليه: ما ورد في الروايات المتقدمة من أن ترتيب سور ما جمعه الصحابة الآخرون، مغاير لترتيب سور الجمع الأول والجمع الثاني.

كما ورد في كتاب الاتقان لابن فارس أن ترتيب سور المصحف الذي جمعه الإمام علي (ع) كان وفق ترتيب النزول. فكان أوله أقرأ، ثم المدثر، ثم نون، ثم المزمد، ثم تبت، ثم التكوير وهكذا.

وقد ذكر البيعقي ترتيباً آخر لسور القرآن الذي جمعه الإمام (ع). كما نقل عن ابن أشنة في المصادر بأسناده عن أبي جعفر الكوفي، ترتيب سور المصحف الكريم الذي جمعه أبي بكيرية مغايرة لترتيب المصحف، المتداول مغايرة كبيرة، كما نقل عن ابن أشنة أيضاً بأسناده عن جرير بن عبد الحميد: ترتيب مصحف عبد الله بن مسعود، مبتدئاً بالسور الطوال ثم، المثنى، ثم المفصل، وهو مغاير للمصحف المتداول كذلك.

وقد ذهب كثير من الباحثين إلى أن ترتيب سور القرآن توقف لا يخضع للتغيير وأن النبي (ص) هو الذي أمر بهذا الترتيب المتداول بين أيدينا باشارة من جبريل وبأمر من الله سبحانه، وقال آخرون بثبوت ذلك بالتواء، ولكننا لم نلحظ ذلك التواتر. وإلا فأين تلك الروايات المتواترة الدالة عليه؟ وقد تقدمت أهل روايات هذا الموضوع، ولا أثر فيها لإثبات ما ذهبوا إليه.

ثالثاً – إن موضع الآيات القرآنية التي نزلت متفرقة ربما كانت وفق اجتهادات بعض الصحابة، كما يدل عليه ظاهر روايات الجمع الأول المتقدمة.

وأما رواية عثمان بن أبي العاص، عن النبي (ص) بأنه قال: (أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية بهذا الموضع من السورة «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ»، فهي إنما تدل على تعين موضع بعض الآيات، لا موضع

كل ما ورد في القرآن من آيات.

ولو سلمنا بضمون هذه الرواية فانها لا تدل على أن ترتيب الصحابة للآيات والسور مطابق لترتيبه (ص)، كما نتبين ذلك من الروايات المقدمة.

كما ان حسن الظن بالصحابة لا يعني دلالة تلك الروايات على هذا المضمون من مطابقة ترتيب النبي (ص) لسور القرآن للترتيب الذي قال به الصحابة، وإنما يعني أن الصحابة لا يقدموه على مخالفته ترتيب النبي (ص) للسور القرآنية فيها علموه منها، لا فيها جهلوه. ولكن الروايات التي أشارت إلى ترتيب الآيات والسور في الجمع الأول للقرآن تدل دلالة واضحة على أن الصحابة ما كانوا على علم بوضع جميع الآيات، ولا على علم بنصوص جميع تلك الآيات.

ويدل على ذلك أيضاً الروايات الكثيرة التي وردت من طريق السنة والشيعة من أن النبي (ص) والمؤمنين إنما كانوا يعلدون تمام السورة، بتزويق البسمة.

أورد ذلك أبو داود، والحاكم، والبيهقي، والبزار، من طريق سعيد بن جبير – كما في الاتقان – عن ابن عباس، قال: كان النبي (ص) لا يعرف فصل السورة، حتى تنزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم. وقد زاد البزار عليه: فإذا نزلت عرف أن السورة قد ختمت، واستقبلت أو ابتدأت سورة أخرى.

كما أورد الحاكم أيضاً – من وجه آخر – باسناده على شرط الشيدين مسلم والبخاري عن سعيد، عن ابن عباس، قال: (كان المسلمون لا يعلمون انقضاء السورة حتى تنزل بسم الله الرحمن الرحيم، فإذا نزلت علموا أن السورة قد انقضت).

وأيضاً ورد عنه – من وجه آخر – وباسناد صحيح، عن ابن عباس، أن النبي (ص) إذا جاءه جبريل فقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، علم أنها سورة.

وهذه الروايات تدل على أن الآيات كانت مرتبة عند النبي (ص)، بحسب ترتيب نزولها، فالآيات المكية في السورة المكية، والآيات المدنية في السورة المدنية، إلا سورة واحدة جمعت آيات مدنية نزلت بالمدينة، وأيات مكية نزلت في مكة المكرمة.

ومضمون تلك الروايات يدل على أن ما نشاهده من اختلاف مواضع الآيات القرآنية إنما يعود إلى اجتهاد من الصحابة.

ولزيادة الإيضاح نشير إلى أن ما لا يخصى من روايات أسباب النزول قد دلت على أن:

أ) – هناك آيات مكية أدرجت في سور مدنية وبالعكس.

ب) – هناك آيات نزلت في أواخر عهد النبي (ص) و أدرجت في سور نزلت في أوائل الهجرة، كسورة البقرة التي نزلت في السنة الأولى من الهجرة، وقد أدرجت فيها آيات الربا، التي وردت روايات تشير إلى أنها آخر الآيات التي أُنزلت على النبي (ص). حتى ورد عن عمر أنه قال: مات رسول الله (ص) ولم يبين لنا آيات الربا. كما أدرجت آية: (وَاتْقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ) [البقرة: ٢٨١] وقد ورد أنها آخر ما نزل من القرآن على النبي (ص).

فوضع مثل هذه الآيات في سور تختلف عنها زمانياً، أو مكانياً، أو زمانياً ومكانياً، دليل على أنها لم توضع بحسب ترتيبها، وإنما وضعها وفق اجتهاد بعض الصحابة.

ويؤيد ذلك ما جاء في كتاب الاتقان عن ابن حجر: وقد ورد عن علي أنه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي (ص). أخرجه ابن أبي داود، وهو من مسلمات مدلائل الشيعة.

هذا ما دلت عليه الروايات المتقدمة، ولكن مع ذلك، فقد أصر الجمورو من المسلمين، على أن ترتيب الآيات القرآنية التي تضمنها المصحف الشماني، المتواجد لدينا، ترتيباً توقيفياً مطابقاً لما رتبه النبي (ص) من آيات سور، باشارة من جبريل (ع) وبأمر من الله سبحانه. وأن ظاهر الروايات الدالة على جمع بعض الصحابة للقرآن بترتيب مختلف عن الترتيب الآخر، أولاًوها بأن جمعهم لم يكن لغرض ترتيب السور، وإنما كان ترتيباً لما حفظوه وتعلموه من النبي (ص) من السور وأياتها المرتبة.

ولكن الروايات التي أشارت إلى الجمع الأول، تفتد هذا التأويل.

وقد استدل بعض الباحثين باجماع المسلمين، على الترتيب التوفيقي للسور والآيات القرآنية، كما نقل السيوطي في الاتقان، عن الزركشي، دعوى الاجماع عليه، أو ما نقله عن أبي جعفر بن الزبير من نقى الخلاف فيه بين المسلمين، ولكنه قول لا يعتمد عليه، مع وجود الخلافات في التحريف، وعدمه، وقد أثبتنا - بالدليل - بطلان التحريف - كما سبق بيانه.

كما ادعى الكثير من الباحثين، توادر الأخبار الدالة على الترتيب المأثور لدينا عن النبي (ص)، والصواب خلاف ذلك.

فقد نقل في كتاب الاتقان ما رواه البخاري وغيره بعده طرق عن أنس أنه قال: مات النبي (ص) ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذبن جبل، وزيدبن ثابت، وأبوزيد، وهذا لا يفيد الكثرة والتواتر.

وفي رواية أبي بن كعب، بدل أبي الدرداء - عن المازري، أنه قال: (وقد تمسك يقول أنس هذا، جماعة من الملاحدة، ولا متمسك لهم فيه، فإنما لا نسلم حله على ظاهره، سلمنا، ولكن من أين لهم أن الواقع في نفس الأمر كذلك؟ سلمنا، لكن لا يلزم من كون كل من الجم الغفير بمحفظة كله، أن لا يكون حفظ مجموعة الجم الغفير، وليس من شرط التواتر، أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكل الكل ولو على التوزيع كفى).

فالمازري إذ يؤكد ما جاء في قول أنس، فإنه لا يستطيع نقى ظاهره، إذ أن الاعتماد على ظاهر اللفظ، يؤخذ به، ولا ينصرف الذهن عنه، إلا بوجود قرينة تصرفه، من نفس كلام المتكلم، أو ما يكون بقوته وتأثيره، أما مجرد الدعوى خلاف ذلك، أو الاستناد إلى قول الآخرين، فلا يعتبر في تأويله وصرفه عن مفهومه الظاهري.

ولو قلنا بما ذهب إليه المازري في حل قول أنس على خلاف ظاهره، لورد علينا حمل آخر أوجب من سابقه في الأخذ به، وهو: أن هؤلاء الأربعه إنما جعوا في عهد النبي (ص) معظم القرآن، وأكثر سوره وأياته. فهو لا يدل على أنهم وغيرهم من الصحابة جمعوا جميع القرآن، كما هو موجود اليوم بين دفاتر المصحف الشماني، ولا يدل على أنهم حفظوا ترتيب سوره وجميع آياته، وضبطوا مواقعها آية آية في القرآن كله.

لقد صرّح زيد نفسه بأنه لم يحفظ جميع الآيات القرآنية - وهو أحد الأربعه المذكورين في حديث أنس، والمتصدي للجمع الأول والجمع الثاني.

كما ورد في كتاب الاتقان، عن ابن أشته، في المصاحف، بسند صحيح، عن محمدبن سيرين، قال: (مات أبو بكر، ولم يجمع القرآن، وقتل عمر، ولم يجمع القرآن).

ثم من أين يعلم المازري، أن الواقع مطابق لما يراه، ليحمل حديث أنس على خلاف ظاهره، وقد مرت الشواهد المؤكدة على خلاف ذلك العمل والتأويل؟

كما إن حفظ جميع المسلمين لجميع الآيات القرآنية، على سبيل التوزيع، لا يدل على تواتر تعين مواقع الآيات القرآنية — كما ذهب إليه المازري — وإنما يدل على أن مجموع الآيات القرآنية — بنصوصها لا بترتيبها — متقول بالتواتر.

وقد ورد في الإنقاذه عن البغوي أنه قال في شرح السنة: (الصحابة جعوا بين الدفين، القرآن الذي أنزله الله على رسوله، من غير أن زادوا أو نقصوا منه شيئاً، خوف ذهاب بعضه بذهاب حفظه، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله (ص)، من غير أن قدموا شيئاً أو أخروه، أو وضعوا له ترتيباً، لم يأخذوه من رسول الله (ص)).

وكان رسول الله (ص) يلقن أصحابه، ويعلمهم ما نزل إليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن في مصاحفنا بتوفيق جبريل إيه على ذلكه وأعلامه عند نزول كل آية، أن هذه الآية تكتب عقب آية كذا، في سورة كذا.

فثبتت، أن سعي الصحابة، كان في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيبه، فإن القرآن، مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب، أنزله الله جلة إلى النساء الدنيا، ثم كان بنزوله مفرقاً عند الحاجة، وترتيب النزول غير ترتيب التلاوة).

ونقل عن ابن الحصار، أنه قال: (ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحى). كان رسول الله (ص) يقول: ضعوا آية كذا في موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من رسول الله (ص) وإنما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف).

ونقل أيضاً ما يقرب من هذا المعنى عن جماعة غيرهم، كالبيهقي، والطبيبي، وابن حجر.

ولنستعرض ما ورد فيه لتتبين مدى علاقته بما ذهبنا إليه:

١— ورد في قوله: (أن الصحابة إنما كتبوا المصحف على الترتيب الذي أخذوه عن النبي (ص)، من غير أن يخالفوه في شيء).
فللإيجابة عليه نقول:

أ) — لم يرد مضمون ذلك في الروايات المتقدمة، لاستناد ما ورد في هذه الرواية.

ب) — نفهم من نصها، أنها تفيد إثبات النص القرآني، لا إثبات ترتيب الآيات والنصوص القرآنية، التي نزلت متفرقة.

ج) — ورد في رواية ابن عباس المتقدمة ما يشير إلى الترتيب، ولكن الذي ورد فيها، أنه كان (ص) يأمر بعض كتاب الوحي بذلك، وهو غير اعلامه جميع الصحابة بذلك.

د) — وهي — رواية ابن عباس — معارضة بروايات الجمع الأول للقرآن زمن أبي بكر، و المعارضة أيضاً، بأن نزول بسم الله، وبغيرها من الروايات.

٢— ورد في قوله: (إن النبي (ص) لقى الصحابة هذا الترتيب الموجود في مصاحفنا، بتوفيق جبريل، ووحى سعوياً).
ونجيب عليه:

— إن هذا القول يبدو كأنه يشير إلى حديث عثمان بن أبي العاص المذكور سابقاً في آية: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)، وهو حديث واحد في بيان موضع آية واحدة، ولا يؤخذ به في إثبات تعين موقع جميع الآيات المفرقة.

٣- وورد أيضًا:

(أن القرآن مكتوب على هذا الترتيب، في اللوح المحفوظ، أنزله الله إلى السماء الدنيا، ثم أنزله الله متفرقاً عند الحاجة).

وَنَقْرُل:

أ) — لقد أشارت هذه الفقرة، الى ما روي من أحاديث متواترة، من طرق الشيعة والسنة، من نزول القرآن جلة، من اللوح المحفوظ الى النساء الدنيا، ثم نزوله منها الى النبي (ص) نحوماً متغيرة عند الحاجة والمناسبة.

ب) — ان هذه الأحاديث المتضمنة لهذا المفهوم لا تدل على أن القرآن المكتوب في اللوح المحفوظ مرتبة آياته في النساء الدنيا، كترتيب آيات وسور القرآن الموجود عندنا.

٤) — وورد أيضاً في قوله:

(إنه قد حصل اليقين بالنقل المتوارد، عن رسول الله (ص) بهذا الترتيب الموجود في المصاحف).

فتح ب عليه ب

أ) — أنه دعوى خالية من الدليل.

ب) — إن هذا التواتر المقصود لم نجده بالنسبة لجميع آيات القرآن، آية آية.

ج) – لقد ورد في الكثير من الروايات أن ابن مسعود لم يكتب المعوذتين في مصحفه لاعتباره أنها ليست من القرآن، وإنما أنزلناها على النبي (ص) لتعزيز الحسينين (ع) بها، فكان يحذفها من المصحف، ولم ينقل عنه أنه رجم عن ذلك.

فلو كان هناك تواتر على هذا الترتيب، فكيف خفي عن عبدالله بن مسعود طول حياته، بعد الجمع الأول، ليصحح موقفه من المودتين، فيضمنها إلى المصحف كما هو عندنا؟

(الفصل السابع) في النسخ والإنساء

لقد وردت من طرق أهل السنة روايات تتعلق بالإنسان، ونسخ آيات القرآن في تفسير قوله تعالى: (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثيلها....) [البقرة - ١٠٦] قوله: (وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل، قالوا إنما أنت مفتر، بل أكثرهم لا يعلمون). [النحل - ١٠١].

فقد استدلوا بتلك الروايات والأحاديث على تحريف القرآن الكريم بسقوط بعض آياته أو تغيير مواقعها.

(١) — فن تلك الروايات: ما ورد في الدر المنشور، عن ابن أبي حاتم، والحاكم في الكني، وابن عدي، وابن عساكر، عن ابن عباس، قال: كان ما ينزل على النبي (ص) الوحي بالليل وينساه بالنهار، فأنزل الله: ما نسخ من آية أنسأها، نأت بغير منها، أو مثلها.

(٢) — وفيه عن أبي داود في ناسخه، والبيهقي في الدلائل، عن أبي أمامة: أن رهطاً من الأنصار، من أصحاب النبي (ص)، أخبروه: أن رجلاً قام من جوف الليل، يريده أن يفتح سورة كان قد رعاها، فلم يقدر منها على شيء، إلا بسم الله الرحمن الرحيم، وقع ذلك لناس من أصحابه، فأصبحوا، فسألوا رسول الله (ص) عن السورة، فسكت ساعة، لم يرجع اليهم شيئاً، ثم قال: نسخت البارحة فنسخت من صدورهم، ومن كل شيء كانت فيه.

وقد روي مضمون ذلك في أحاديث أخرى بعدة طرق وباللفاظ متقاربة.

(٣) — وفيه: عن عبدالرزاق، وسعيد بن منصور، وأبي داود في ناسخه، وابنه في المصاحف، والنمساني، وابن جرير، وابن المنذر، وأبي حاتم، والحاكم، وصححه عن سعد بن أبي وقاص، أنه قرأ: (ما ننسخ من آية أو ننسأها)، فقيل له: إن سعيد بن المسيب يقرأ: (نسها) فقال سعد: (إن القرآن لم يتزل على المسيب ولا آل المسيب، قال الله تعالى: (سنقرئك فلا تنسى)، (واذ كرربك إذا نسيت)).

أقول: يريده سعد بذكره هاتين الآيتين بيان عصمة الله للنبي (ص) عن النساء فهو لا ينسى، وعليه فلا يصح قراءتها عند سعد بانقلبت عن المسيب (نسها)، وال الصحيح عنده (نسأها) من النسيء يعني الترك والتأخير، فيكون المراد بـ (ما ننسخ من آية) بإبطال العمل بها، وإبقاء قراءتها، كآية صدقة النجوى، وبـ (نسأها) بابطال العمل والتلاوة معاً بها أي بتركها ورفعها من عندهم بالمرة. كما روي هذا التفسير عن ابن عباس، ومجاهد، وقناة، وغيرهم.

(٤) — وفيه: أخرج الأنباري، عن أبي طبيان، قال: قال لنا ابن عباس: أي القراءتين تעדون أول؟ قلنا: قراءة عبدالله، وقراءتنا هي الأخيرة. فقال: رسول الله (ص) كان يعرض عليه جبريل القرآن كل سنة مرة في شهر رمضان، وإنه عرضه عليه في آخر سنة مرتين، فشهد منه عبدالله ما نسخ، ما بدل. وروي هذا المعنى بطرق أخرى، عن ابن عباس، وعبد الله بن مسعود نفسه، وغيرهما من الصحابة والتابعين، إضافة إلى وجود روایات أخرى في الإنماء أعرضنا عنها لبطلانها بمخالفة الكتاب الكريم.

ومحصل ما تبدي تلك الأحاديث: أن النسخ يتعلق:

أ) — بحكم الآية: فيزول حكمها وتتأثرها بأية أخرى وتبقى صورتها في القرآن. كقوله تعالى: (فاعفوا واصفحوا حتى يأتي الله بأمره). إذ نزلت في فترة ضعفهم، ثم أبدلت في وقت آخر بأية القتال. وكذا في قوله: (فامسكوهن في البيوت حتى ينفاهن الموت، أو يجعل الله هن سبيلاً) حيث نسخت بحكم الجلد.

ب) — بنص الآية وحكمها: وذلك بأن يرتفع نص الآية ويزول حكمها أيضاً: كآية نكاح الزانية والزاني، وهو ما أشار إليه الحديث الثاني والأول من هذا الفصل.

ج) — بنص الآية نفسها: وذلك بأن يرفع من القرآن نصها ويبق حكمها، كآية الرجم. ولكن النسخ: هو إزالة أثر حكم الآية وإبقاء نصها، وهو يشمل الفقرة — أ — دون الفقرتين الآخرين. أما الإنماء: وهو إذهاب الآية عن العلم، وهو ما يتعلق بالفقرتين بـ، جـ.

وهو افتراض محض مؤداء قدرة الله على فعله يائسأكم بعض الآيات وإزالة أثره مما في أيديكم ولا دليل على وقوعه فعلاً سوى تلك الروايات التي ثبت النقص في القرآن، والتي ثبّتنا سابقاً مخالفتها لصريح القرآن. فالآخر طرحها جانبأً